طالبوا بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول اغتيال عرفات

وزراء الخارجية العرب يحملون إسرائيل مسؤولية "إعاقة السلام"

القاهرة/أ.ف.ب

حمل وزراء الخارجية العرب، في ختام اجتماع طارئ عقدوه في القاهرة بناء على طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، اسرائيل "مسؤولية اعاقة السلام من خلال استمرار عمليات قتل" الفلسطينيين و"التمادي في الاستيطان".

وقال الوزراء العرب في بيان :انهم "يحملون الحكومة الاسرائيلية مسؤولية اعاقة تحقيق السلام من خلال استمرار عمليات قتل ابناء الشعب الفلسطيني بدم بارد وتماديها في مخططات الاستيطان وهدم البيوت والقرى وتهجير السكان والاعتداءات المتواصلة على المسجد الاقصى وتكثيف حصارها على قطاع غزة".

وطالب البيان الولايات المتحدة والاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة بـ"الزام الحكومة الاسرائيلية بوقف كافة الانشطة الاستيطانية ومنح عملية المفاوضات فرصة وصولا الى تحقيق التسوية النهائية" للقضية الفلسطينية.

وقبل يومين تعهد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو بمواصلة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة على الرغم من الانتقادات الاميركية مؤكدا انه "لن نتوقف ولو للحظة عن بناء بلدنا وتقوية انفسنا وتطوير المشروع الاستيطاني".

وقال نتانياهو انه "لا يوجد سلام بسبب استمرار معارضة وجود دولة يهودية قومية مهما كانت حدودها ونحن لدينا حق في دولة مماثلة مثل اي من الشعوب الاخرى".

واكد وزير الخارجية الاميركي جون كيري الذي قام بتسع جولات مكوكية في المنطقة منذ مارس الماضي لمحاولة دفع المفاوضات قدما، ان المستوطنات "غير شرعية".

واعيد اطلاق المفاوضات الثنائية بين الجانبين في بداية يوليو الماضي بعد تدخل اميركي على ان تستمر لمدة تسعة شهور.

ومن جهة اخرى، كلف وزراء الخارجية العرب المجموعة العربية فى الامم المتحدة "بالتوجه الى الجمعية العامة للامم المتحدة لطلب تشكيل لجنة دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في قضية استشهاد" الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وتوفي عرفات في 11 نوفمبر 2004م في مستشفى بيرسي دو كلامار العسكري قرب باريس الذي نقل في نهاية اكتوبر اثر معاناته من الام في الامعاء من دون حمى، من مقره برام الله حيث كان يعيش محاصرا من الجيش الاسرائيلي منذ ديسمبر 2001م.

واقامت سهى ارملة عرفات في يوليو 2012م دعوى ضد مجهول بتهمة القتل في نانتير بعد اكتشاف مادة البولونيوم المشعة والعالية السمية على اغراض شخصية لزوجها. وهذه المادة اعطيت له كما قالت من احد المحيطين به.

وامر قضاة التحقيق المكلفون بهذا الملف بنبش جثة الزعيم الفلسطيني لاخذ عينات، وتم ذلك في نوفمبر 2012م.

تعهد أميركي بريطاني ليبي بمتابعة قضية لوكربي

لندن / رويترز

تعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا وليبيا أمس الأول بتوفير الدعم الكامل لمحققيهم الذين يسعون لتقديم من كانوا وراء تفجير طائرة الركاب الاميركية فوق لوكربي باسكتلندا عام 1988م للعدالة.

وفي بيان مشترك بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين على حادث الطائرة التابعة لشركة بأن اميركان الذي قتل فيه 270 شخصا قالت الحكومات الثلاث انها مصممة على كشف الحقيقة وراء مثل هذا الهجوم في بريطانيا.

وقالت الدول الثلاث في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأميركية "نريد ان يقدم للعدالة جميع اولئك المسؤولين عن هذا العمل الارهابي الاكثر وحشية وان نفهم السبب في ارتكابه."

ومضى البيان يقول: "نحن ملتزمون بالتعاون التام من أجل كشف الحقائق كاملة في هذه القضية." وأضاف: نحن جميعا سنقدم الدعم الكامل لفريق التحقيق لتمكينهم من استكمال تحرياتهم بنجاح."

وترغب حكومة طرابلس التي تحاول ترسيخ سلطتها بعد ان ساعدت القوة الجوية لحلف شمال الاطلسي المعارضين في الاطاحة بمعمر القذافي عام 2011م ان تظهر استعدادها لمساعدة شركائها الغربيين في توضيح كثير من الاسئلة التي لم تتم الاجابة عليها بشأن لوكربي وهو هجوم تسبب في معاناة ليبيا من العزلة الدولية سنوات عديدة.

واشاد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون "بثبات وصمود" اولئك الذين تأثروا بالتفجير في الوقت الذي أقيمت فيه الصلوات في الذكرى السنوية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

ومعظم ضحايا التفجير الذي وقع فوق لوكربي باسكتلندا أميركيون كانوا في طريق عودتهم من أوروبا حيث أمضوا عطلة عيد الميلاد. وتوفي 11 شخصا على الارض مع سقوط الطائرة التي كانت متجهة الى نيويورك بعد وقوع انفجار على متنها بعد نحو 38 دقيقة من اقلاعها من مطار هيثرو بلندن.

وكان ضابط المخابرات الليبي عبد الباسط المقرحي الشخص الوحيد الذي أدين في الهجوم.

ووجد انه مذنب بالاشتراك مع آخرين في التفجير الذي وقع عام 2001م لكن افرج عنه من السجن لأسباب انسانية بعد ثماني سنوات وسط جدل كبير في كل من بريطانيا والولايات المتحدة. وتوفي المقرحي في العام الماضي بالسرطان.

وأكد المقرحي دائما انه بريء وتفكر اسرته في تقديم طعن آخر لتبرئة اسمه.

وفي عام 2003م قبل القذافي مسؤولية ليبيا عن التفجير ودفع تعويضات لاسر الضحايا لكنه لم يعترف شخصيا بأنه أصدر الامر بالهجوم.

وبعد الاطاحة به وقتله في عام 2011م عين مدعيان ليبيان للعمل مع المحققين الاسكتلنديين والأميركيين الذين يحاولون تحديد هوية المرتكبين الآخرين.

والرجل الذي يريدون سؤاله هو عبدالله السنوسي المدير السابق لمخابرات القذافي الذي ينتظر محاكمته في ليبيا في جرائم حرب تشير مزاعم الى انه ارتكبها اثناء انتفاضة 2011م.

وفي الاسبوع الماضي قال وزير العدل الليبي صلاح المرغني انه يزمع السماح لممثلي الادعاء بالتحدث الى السنوسي.

وقال لشبكة أخبار التفزيون البريطاني المستقل (آي.تي.ن):"ما نعمل بصدده هو وضع اللمسات النهائية للترتيبات لذلك والحصول على أدلة متاحة لدى السلطات البريطانية والاميركية."

وقال: "نحتاج جميعا لمعرفة الحقائق.

13 قتيلا في أول هجوم انتحاري شرق بنغازي

بنغازي/

أعلنت الحكومة الليبية المؤقتة أن 13 شخصا قتلوا في أول هجوم انتحاري نفذه شخص مجهول الهوية أمس على البوابة الأمنية في منطقة برسس شرق مدينة بنغازي.

وقالت الحكومة في بيان حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه "شهدت صباح أمس الباكر (بوابة برسس) الواقعة شرق مدينة بنغازي هجوما إرهابيا غادرا باستهدافها بسيارة مفخخة نجم عنها استشهاد 13 من خيرة أبنائنا منهم جنود بواسل من قوات الجيش والأمن".

وأضافت الحكومة في بيانها أن "ثلاثة أشخاص أصيبوا بينهم اثنان في حالة خطيرة وأن اثنين آخرين فقدا خلال الحادثة" ما يشير إلى أن حصيلة القتلى مرجحة للارتفاع.

وأعلنت الحكومة "الحداد العام على أرواح المغدورين لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من الأحد وتأجيل الاحتفالات بعيد الاستقلال (24 ديسمبر المقبل) حتى انتهاء فترة الحداد" .

وأشارت إلى أنها "ستتكفل باتخاذ الإجراءات العاجلة لعلاج الجرحى وجبر أضرار أسر الضحايا".

لكن مصادر أمنية وطبية اشارت في حصيلة سابقة الى سقوط "تسعة قتلى على الأقل بينما بلغ عدد الجرحى 20 شخصا أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة".

طهران تنتقد لقاء بين نواب أوروبيين ومنشقين إيرانيين

طهران/أ.ف.ب.

انتقدت ايران رسميا لقاء عقد بين وفد من البرلمان الاوروبي زار البلاد مؤخرا واثنين من المنشقين الايرانيين هما المحامية نسرين ستوده والمخرج السينمائي جعفر بناهي، كما ذكرت وسائل الاعلام الايرانية أمس.

وقالت وسائل الاعلام: ان "القائم بأعمال السفارة اليونانية استدعي الى وزارة الخارجية حيث عبرنا له عن استيائنا من اللقاء الذي نظم في السفارة بين وفد من البرلمان الاوروبي واشخاص مدانين في حوادث 2009م"، في اشارة الى ستوده وبناهي.

وكان بناهي وستوده ادينا لمشاركتهما في تظاهرات الاحتجاج التي تلت اعادة انتخاب الرئيس المحافظ السابق محمود احمدي نجاد في 2009م. واختتم الوفد الذي ضم ثمانية نواب اوروبيين بينهم المدافعة عن حماية البيئة الفنلندية تاريا كرونبرغ، الثلاثاء الماضي زيارة استمرت ستة ايام لايران.

والتقى الوفد اعضاء في الحكومة ومجلس الشورى وكذلك ستوده وبناهي اللذين منحا في 2012م جائزة سخاروف الذي يقدمها البرلمان الاوروبي كل سنة لمدافعين عن حقوق الانسان.

واثار لقاء النواب الاوروبيين هذا غضب مسؤولين محافظين ايضا بينهم النائب كاظم جلالي الذي دان في تصريحات لوسائل اعلام "تدخل" الوفد في "الشؤون الداخلية لايران". وفي (اكتوبر) 2012م، الغيت زيارة رسمية لنواب اوروبيين بعد رفض ايران السماح لهم بلقاء ستوده وبناهي.

المعارضة الأوكرانية تصعد من احتجاجاتها ضد الحكومة

كييف/ وكالات

دعت المعارضة الاوكرانية المؤيدة للتقارب مع الاتحاد الاوروبي الى تنظيم تظاهرة كبيرة في كييف أمس بعد ايام على توقيع الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش اتفاقات اقتصادية مهمة مع روسيا اثارت خيبة امل لدى المحتجين.

ودعت المعارضة الى هذه التظاهرة في ساحة مايدان (الاستقلال) في كييف التي اصبحت مكانا رمزيا للاحتجاج أمس وكان مئات الآلاف من المحتجين تظاهروا في هذه الساحة في ايام الاحد الثلاثة الماضية بعد تراجع حكومة فيكتور يانوكوفيتش عن توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي.

واثار توقيع اتفاقات اقتصادية مع موسكو تنص على تخصيص 15 مليار دولار للاستثمار في اوكرانيا وخفض في سعر الغاز الروسي بمقدار الثلث لبلد على حافة الافلاس، غضب قادة الحركة الاحتجاجية التي لم تشهد اوكرانيا مثيلا لها منذ الثورة البرتقالية الموالية للغرب في 2004م.

وقد اتهموا يانوكوفيتش عند توقيع الاتفاق الثلاثاء بأنه "رهن اوكرانيا" وتساءلوا عن مضمون الوثائق التي وقعت. لكن رفض التقارب مع روسيا لم يعد واردا بين مطالب المعارضة.

وقال المحلل السياسي المستقل فولوديمير فيسينكو: ان "انضمام اوكرانيا الى الاتحاد الجمركي الذي ترعاه موسكو كان يفترض ان يثير غضب المعارضين، لكن من الصعب انتقاد السلطة على خفض اسعار الغاز". واضاف ان "المعارضة لن تقوم بتعبئة ضد موسكو".

وصرح وزير الداخلية السابق والمعارض حاليا يوري لوتسينكو انه بعد اتفاقات موسكو ان "محاولات تشكيل +حكومة تقنية+ لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي لم يعد واردا"، معتبرا ان "تمرد الاوليغارشية خنقه السعر المناسب للغاز".

دعا الى توسيع الحركة الاحتجاجية. وبدا ان حكومة يانوكوفيتش اضعفت بعد تفريق تظاهرة طلابية في 30 نوفمبر بعنف، عرضت محطات تلفزيونية تسيطر عليها شخصيات قريبة من دوائر السلطة لقطات منها. لكن يبدو ان الحكومة تمكنت من تعزيز موقعها مجددا.

وكتبت الصحيفة الاوكرانية الاسبوعية النافذة دزيركالو تينيا أمس الأول ان حركة الاحتجاج في ساحة مايدان هي "واقع مواز في نظر يانوكوفيتش ولا تخيفه". وقال فيسينكو ان "السلطة اليوم اقوى مما كانت عليه في 2004م" عندما اسقطتها الثورة البرتقالية.

وتشهد كييف منذ اكثر من شهر تظاهرات بعد تراجع السلطات عن توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي يجري الاعداد له منذ ثلاث سنوات، من اجل تعاون اقتصادي مع موسكو. واكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الأول ان "بنى التكامل الاورو-آسيوي" التي وضعتها موسكو "مفتوحة" لاوكرانيا.

وكان لافروف الذي لعبت بلاده دورا اساسيا لردع كييف عن توقيع الشراكة مع الاوروبيين، ان موسكو مستعدة لمناقشة مسألة اوكرانيا في القمة المقبلة بين الاتحاد الاوروبي وروسيا في يناير.

وقال لافروف لوكالة الانباء الروسية ريا نوفوستي: ان "كل شيء سيدون مرتبطا بحسن نية الاتحاد الاوروبي في اخذ المصالح المشروعة لروسيا في الاعتبار". وكان القادة الاوروبيون عبروا خلال قمتهم في بروكسل هذا الاسبوع عن استيائهم من الحكومة الاوكرانية. وقالت الرئيسة الليتوانية داليا غريباوسكايتي التي تتولى بلادها رئاسة الاتحاد الاوروبي حاليا ان الاتحاد يبقي الباب مفتوحا "امام الشعب الاوكراني ولكن ليس بالضرورة لحكومته".

السجن ثلاث سنوات لثلاثة نشطاء قادوا مظاهرات الإطاحة بمبارك

القاهرة /وكالات

قضت محكمة مصرية أمس بالسجن ثلاثة اعوام على ثلاثة نشطاء قادوا التظاهرات التي ادت للاطاحة بالرئيس المصري الاسبق حسني مبارك العام 2011م وذلك بتهم المساس بالامن وتنظيم تظاهرة غير مرخصة، حسب ما افادت مصادر قضائية.

وقالت المصادر القضائية ان "محكمة جنح عابدين المنعقدة في معهد أمناء الشرطة بطرة قضت بالحبس 3 سنوات على كل من النشطاء السياسيين أحمد دومة وأحمد ماهر ومحمد عادل، لاتهامهم في أحداث الشغب والتعدي على قوات أمام محكمة عابدين وتنظيم مظاهرة دون إخطار السلطات المختصة بذلك"، وهو ما يتعارض مع قانون التظاهر الجديد الذي جرى تبنيه الشهر الماضي.

ويعد الحكم على النشطاء الثلاثة الاول بحق نشطاء غير اسلاميين منذ عزل الرئيس الاسلامي محمد مرسي مطلع يوليو الفائت.

ولعبت حركة 6 ابريل التي أسسها احمد ماهر دورا بارزا في المظاهرات التي أسقطت حكم مبارك عام 2011م.

وقال شاهد عيان في قاعة المحكمة إن هتافا تردد بسقوط "حكم العسكر" بعد صدور الحكم.

وشارك احمد دومة ايضا في التظاهرات الحاشدة آنذاك كما عارض حكم الرئيس السابق مرسي وصدر بحقه حكم بالسجن ستة اشهر بتهمة اهانة رئيس الجمهورية .

وتعود القضية الى تظاهرة غير مرخصة نظمها ماهر وانضم لها عادل ودومة امام محكمة عابدين فيما سلم ماهر نفسه للنيابة العامة التي اصدرت مذكرة توقيف بحقه لدعوته لتظاهرة غير مرخصة اخرى.

وفي نهاية نوفمبر الماضي، اصدر الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور قانونا بشان التظاهرات والتجمعات العامة نددت به منظمات حقوقية معتبرة انه يقيد الحق في التظاهر وفي الاضراب.

ويلزم القانون الذي دخل حيز التنفيذ منظمي التظاهرات ابلاغ السلطات قبل ثلاثة ايام عمل على الاقل من موعدها.